

سرقة القوى المحرزة

الباحث نور الدين طارق الرجبي

باحث بسلك الدكتوراه

ملخص:

تتطلب جريمة السرقة قانوناً أن يرد الفعل على "مال منقول" مملوك للغير، ذي كيان مادي وقابل للتملك والقيمة المادية أو المعنوية، بغض النظر عن مشروعية حيازته أو تداوله. ويخرج الإنسان بذاته من محل السرقة ما لم تنفصل عنه أعضاؤه الطبيعية كالشعر، كما لا تصلح الأفكار والحقوق المعنوية مجردة محلاً للسرقة إلا إذا أفرغت في محررات مادية. وقد اعترف المشرع بصلاحية "القوى المحرزة" -كالماء، والغاز، والكهرباء- موضوعاً للسرقة باعتبارها طاقات تخضع لسيطرة الإنسان وتمتلك كياناً مادياً صالحاً للحيازة والنقل. وتقع السرقة بالاستيلاء على المياه أو الكهرباء من الأنابيب أو عبر التهرب من العدادات أو تجاوز الكميات المتفق عليها. ويكتمل البناء القانوني للجريمة بتوافر ركنها المادي المتمثل في أخذ المال المنقول دون رضا مالكة، وركنها المعنوي المتمثل في القصد الجنائي بشقيه العلم والإرادة، مقترناً بالقصد الخاص المتمثل في "نية التملك". الكلمات المفتاحية: السرقة؛ القوى المحرزة؛ المال المنقول؛ الركن المادي؛ نية التملك؛ قانون العقوبات الأردني.

Theft of Secured Utilities

Nouraldin Tareq Ragabi

PhD Candidate

Abstract

Legally, the crime of theft requires the act to target "movable property" belonging to another, possessing a corporeal entity, and being susceptible to ownership and material or moral value, regardless of the legality of its possession or trade. The human body per se is excluded from the subject matter of theft, unless natural parts thereof—such as hair—have been severed. Likewise, abstract ideas and intangible rights cannot independently constitute the subject matter of theft unless embodied in tangible instruments.

The legislature has recognized "captured forces"—such as water, gas, and electricity—as valid subject matters of theft, considering them forms of energy subject to human control and possessing a corporeal nature capable of being possessed and transmitted. Theft is perpetrated by appropriating water or electricity from conduits or pipes, circumventing meters, or exceeding agreed-upon quantities.

Keywords: Theft; Captured Forces; Movable Property; Material Element; Intent to appropriate; Jordanian Penal Code.

المقدمة

تعتبر جريمة السرقة من أشهر وأقدم الجرائم الواقعة على الأموال، والسرقة لغة هي: "أخذ المال خفية"، أما قانوناً فقد عالج قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 السرقة والجرائم الملحقة بها، فقد عرفت المادة (399) السرقة بأنها "أخذ مال الغير المنقول دون رضاه". ومن تعريف الفقه للسرقة يتضح أنه يجب أن ينصب فعل الاختلاس أو الأخذ على مال وأن يكون هذا المال منقولاً وأن يكون مملوكاً للغير. فإذا توافرت الشروط السابقة في محل السرقة، وقام الجاني بأخذ هذا المال والاستيلاء عليه بدون رضا صاحبه وهو ما يشكل قوام الركن المادي لهذه الجريمة، وكان الجاني عالماً حينها أنه يأخذ مالا منقولاً مملوكاً لغيره بدون رضا صاحبه

واتجهت إرادته المتبعة قانوناً إلى تحقيق النتيجة المرجوة من تمام الركن المادي، وهو ما يعرف بالركن المعنوي للجريمة، فإننا نكون أمام جريمة سرقة، وأضاف فقهاء القانون ركناً خاصاً بالإضافة إلى الأركان الثلاثة السابقة وهو "نية التملك". ومن هذا المنطلق نجد أن المشرع الجنائي الأردني قد اعتبر القوى المحرزة مالاً منقولاً لتطبيق أحكام السرقة بنصه في المادة (3/399): "وتشمل لفظة مال القوى المحرزة". وتكمن مشكلة هذه الدراسة في عدة تساؤلات من أهمها: ما هي الطبيعة المادية للقوى المحرزة ومدى انضوائها ضمن عداد الأشياء المادية؟ وهل تعتبر القوى المحرزة مالاً منقولاً في تطبيق أحكام جريمة السرقة أم لا؟ وإن أهمية هذا البحث تكمن في تسليط الضوء على جريمة سرقة القوى المحرزة، حيث إن إمكانية الاعتداء على هذه القوى وتعرضها لجرائم الأخذ أو الاختلاس تحتم علينا إعطاء الموضوع أهمية قصوى في دراستها وبيان طبيعتها القانونية، ومن ثم التعرف على الحماية القانونية المقررة لها وفيما إذا كانت تلك الحماية التي ينص عليها المشرع كافية لأن تكون الرادع على سبيل مواجهة الاعتداء عليها.

أما من حيث منهجية البحث ونظراً لطبيعة الإشكالية المطروحة وتحقيقاً للهدف المنشود كان من الأنسب لهذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف وتحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية المتعلقة بموضوع البحث. وحتى يكون موضوع البحث متكاملًا فإننا سوف نعرض على عجلة لمحل جريمة السرقة (مطلب أول) ومن ثم أركان جريمة السرقة، الركن المادي (المطلب الثاني)، الركن المعنوي (المطلب الثالث)، ضمن ثلاث مطالب متتالية ونخصص (المطلب الرابع) والأخير لسرقة القوى المحرزة.

المطلب الأول: محل السرقة

يقصد بمحل السرقة الشيء الذي تتعلق به الحقوق والمصالح المعتدى عليها وينصب عليه الفعل الإجرامي. ويشترط في محل السرقة توافر أربعة شروط هي: الأول أن يكون موضوع السرقة مالاً والثاني أن يكون المال ذو طبيعة مادية والثالث أن يكون مالا منقولاً والرابع والأخير أن يكون مملوكاً للغير. وسوف نتناول هذه الشروط على عجلة وفق ما يلي.

الفرع الأول: أن يكون موضوع السرقة مالاً

لا يصلح الشيء محلاً للسرقة إلا إذا كان مالا، ويقصد بالمال "كل شيء يصلح محلاً لحق عيني وعلى وجه التحديد حق الملكية" وقد عرفه القانون المدني المصري بأنه: "كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصح أن يكون محلاً للحقوق المالية والأشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي لا يستطيع أحد أن يستأثر بحيازتها، أما الأشياء الخارجة عن التعامل بحكم القانون فهي التي لا يجيز القانون أن تكون محلاً للحقوق المالية. حيث جاء في قرار لمحكمة الاستئناف أن المال هو كل عين أو حق له قيمة مادية في التعامل، وإن كل شيء يمكن حيازته مادياً أو معنوياً والانتفاع به انتفاعاً مشروعاً، ولا يخرج عن التعامل بطبيعته يصح أن يكون محلاً للحقوق المالية، وإن قيام المتهمين بالدخول إلى المدرسة وفتح الخزانة التي فيها أسئلة الامتحان وأخذ هذه الأسئلة بعد جريمة سرقة 1538 كما وعرفت مجلة الأحكام العدلية في المادة (126) المال بأنه: هُوَ مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ طَبْعُ الْإِنْسَانِ وَيُمْكِنُ إِدْخَاؤُهُ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ مَنْقُولًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَنْقُولًا 1539

ويتفق الفقه على عدم وقوع السرقة على شيء مباح مثل الماء والهواء ولكن إذا كان القانون المدني ينفي صفة المال عما لا يجوز التعامل فيه بين الأفراد، فإن قانون العقوبات يضع حدوداً أكثر اتساعاً لمعنى المال، فلا تنتفي صفة المال عن الأشياء التي تكون حيازتها محرمة أو غير مشروعة كالمخدرات. 1540 وفي معنى السرقة لا يهم أن يكون محل الجريمة من المواد الممنوع حيازتها أو

1538 حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1997/167، الصادر بتاريخ 1997/10/18.

1539 محمود نجيب حسني، الموجز في شرح قانون العقوبات القسم الخاص، دار النهضة العربية، ص 615.

1540 كامل السعيد، شرح قانون العقوبات - الجرائم الواقعة على الأموال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 58.

التعامل فيها. 1541 إذ أن المشرع الجزائري يحمي حق الملكية لذاته. فإن كان الشيء يمكن تملكه وله قيمة، فإنه لا ينظر فيما إذا كانت حيازته مباحة أم محرمة أو فيما إذا كان الحائز للمال قد حصل عليه عن طريق مشروع أم غير مشروع. 1542 ويعني ذلك وجوب توافر أمران في محل السرقة الأول أن يكون الشيء قابلاً للتملك وعلى ذلك فالإنسان لا يمكن أن يكون محلاً للسرقة لأنه ليس شيئاً يمكن تملكه وإن كان يمكن أن يكون محلاً لجريمة أخرى كالخطف وحجز الحرية، وينبغي نفي صفة المال عن الإنسان كون أن جسمه لا يعتبر مالا. ولكن الأعضاء الصناعية كالذراع الخشبية أو الساق المعدنية هي أموال ويتصور سرقتهما، بل أن الأعضاء الطبيعية تصير مالا إن انفصلت من الجسم الحي التي كانت جزءاً منه وتعتبر ملكاً لصاحب هذا الجسم ومن ثم يتصور سرقتهما، فمن قص شعر امرأة رغماً عنها واستولى عليه يعتبر سارقاً له بالإضافة إلى ما ينطوي عليه فعله من إيذاء بدني. والعنصر الثاني أن يكون شيئاً ذا قيمة، ويمكن أن تكون قيمة المال مادية تقدر بثمن أو معنوية كالخطابات والصور التذكارية فهي تصلح محلاً للسرقة بغض النظر عن قيمتها سواء كانت مادية أو معنوية. 1543 ولا أهمية لقيمة المال المسروق كبيرة أم ضئيلة، فالشيء يكتسب صفة المال أياً كانت قيمته. وقد قضت محكمة التمييز الأردنية "بأن السرقة تتم بنقل حيازة المال من يد حائزه بدون رضاه إلى يد السارق ولا عبرة لقيمة المال المسروق مهما كانت قيمته ضئيلة حتى ولو لم تكن لهذا المال إلا قيمة أدبية لا يقدرها إلا المجني عليه. 1544

الفرع الثاني: أن يكون المال ذو طبيعة مادية

وهذا الشرط تفرضه طبيعة الأخذ أو الاختلاس في جريمة السرقة باعتباره الاستيلاء على الحيازة الكاملة، وهو مالا يتصور إلا بالنسبة للأشياء المادية. والشيء المادي "هو ما يشغل حيزاً ملموساً في الفراغ الكوني أو هو كل ما له كيان ذاتي مستقل في العالم الخارجي أو هو كل ماله طول وعرض وسمك بصرف النظر عن حجمه أو وزنه أو هيئته. 1545 وصورة مادة الشيء سواء لدى القانون، فالأجسام الصلبة والسوائل والغازات جميعاً ذات كيان مادي، ومن ثم تصلح جميعاً موضوعاً للسرقة. 1546 فالسوائل على اختلاف أنواعها لها كيان مادي وعلى سبيل المثال فالماء- وإن كان في مجاريه الطبيعية مباحاً- إلا أنه إذا استولى عليه شخص حازه بذلك وملكه، فمن اعتدى على ملكيته وحيازته كان سارقاً. وتطبيقاً لذلك فإن الشخص الذي يستولي على المياه من الأنابيب أو المستودعات التي تخزن فيها هيئه لتنقية المياه وتوزيعها دون أن يتفق معها على ذلك يعتبر سارقاً. 1547 وتقع السرقة على الغازات أيضاً على الرغم من أنها لا تدرك بالحس لأنه يمكن حيازتها ونقلها وتملكها من خلال ما تعبأ فيه سواء في أنابيب أو قوارير، فإذا كان الشيء غير مادي، أي معنوي فإنه لا يصلح أن يكون محلاً للسرقة كالحقوق والآراء والأفكار والشعر والنثر، لأنها أشياء معنوية لا تدرك بالحس ولكنها إذا أفرغت في محرر كعقد أو كتاب، فإن هذه المحررات تصبح مالا مادياً يصلح لأن يكون محلاً للسرقة وهكذا تقع السرقة على مادة العقود

1541 يجب أن يكون المال الذي يصلح محلاً للسرقة مالا منقولاً، ومملوكاً للغير، ولا يهم في ذلك أن يكون هذا المال من المواد الممنوع حيازتها أو التعامل بها، فيعد سارقاً من سرق من آخر قطعة من المواد المخدرة، كذلك يصلح لأن يكون محلاً للسرقة المواد السائلة بمختلف أنواعها، فمن يسرق المياه بتوصيلها من أنابيب سلطة المياه إلى بيته دون إذن، يعد سارقاً، كما تصلح الغازات على اختلاف أنواعها لأن تكون محلاً لجريمة السرقة، طالما كانت محفوظة في أوعية خاصة أو أنابيب. أنظر، محمود نور، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، ص 61-62.

1542 محمد سعيد نور، الجرائم الواقعة على الأموال، الدار العملية للنشر والتوزيع، عمان، ص 59.

1543 عبد الرحمن توفيق أحمد، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الجرائم الواقعة على الأموال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016م، ص 26 وما بعدها.

1544 ان السرقة تتم بنقل حيازة المال من يد حائزه بدون رضاه إلى يد السارق، ولا عبرة لقيمة المال المسروق مهما كانت قيمته حتى ولو لم تكن لهذا المال إلا قيمة أدبية لا يقدرها إلا المجني عليه أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفحتها الجزائرية رقم 1978/48 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 749 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1978/1/1.

1545 علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات القسم الخاص، جرائم الاعتداء على المصلحة العامة وعلى الإنسان والمال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2001، ص 664.

1546 كامل السعيد، مرجع سابق، ص 60.

1547 محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 618.

التي تدون فيها الحقوق أو الكتب التي تدون فيها الأفكار. أما الحقوق والأفكار في حد ذاتها لا تحميها نصوص السرقة وإنما تحميها نصوص خاصة، كقانون حماية الملكية الفكرية. 1548

ولقد ثار الجدل بشأن حكم أخذ التيار الكهربائي. هل أن الكهرباء مجرد قوة طبيعية لا تصلح محلا للسرقة أم يعتبر شيئا ماديا وعندئذ يكون محلا للأخذ؟ ذهب الجانب الغالب من الفقه إلى اعتبار الكهرباء شيئا ماديا قابلا للتملك والحيازة ويمكن أن يقع عليه فعل السرقة واستقرت أحكام القضاء على ذلك إذ اعتبرت الكهرباء مما يصلح محلا لجريمة السرقة استنادا إلى أن وصف المال المنقول لا يقتصر على ما كان جسما قابلا للوزن طبقا لنظريات الطبيعة. بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للتملك والحيازة والنقل من مكان إلى آخر، فالتيار الكهربائي وهو ما تتوافر فيه هذه الخصائص من الأموال المنقولة المعاقب على سرقتها. وتتم سرقة الكهرباء بعدة وسائل، من ذلك توصيل سلك بسلك الكهرباء الرئيسي قبل وروده بعددات المشتركين وحينئذ تقع السرقة على شركة الكهرباء، وقد تقع على المشترك إذا وصل الجاني السلك بسلك الكهرباء بعد مروره بالعداد فتضاف كمية الكهرباء التي اختلسها إلى الكمية التي يحسبها العداد على المشترك، 1549 وسوف نتطرق بالتفصيل إلى سرقة القوى المحرزة في مطلب مستقل لإعطائها أكبر مساحه من البحث. 1550

كما أن المشرع الأردني قد تطلب أن يكون المال موضوع السرقة مالا منقولاً وفق نص المادة (399) من قانون العقوبات النافذ والتي عرفت السرقة بأنها "أخذ مال الغير المنقول...." والعلة من ذلك أن السرقة هي اعتداء على ملكية المنقولات دون العقارات، إذ حائز المنقول هو الذي تتعرض حيازته وملكته للمخاطر، بالإضافة إلى أن فعل الأخذ يعني تغيير موضوع الشيء، باعتباره الوسيلة إلى إخراجها من حيازة المجني عليه وتحقيق الاعتداء الذي تفرضه السرقة ولا يتصور ذلك إلا بالنسبة للمنقول. 1551

إن التمييز بين المنقول والعقار هو من موضوعات القانون المدني، وقد عرف العقار بأنه "كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله دون تلف". واستخلص من ذلك أن كل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول، 1552 فيقصد بالمنقول "كل شيء يمكن نقله من مكان لآخر دون تلف". أما في القانون الجنائي فيقصد به كل شيء مادي يمكن نقله من مكان لآخر، وهو بهذا المعنى يشمل في عرف القانون المدني المنقول بطبيعته والعقار بالتخصيص والعقار بالاتصال. فأما أمر المنقول بطبيعته فهو واضح كالنقود وقطع الأثاث والحيوانات والمحركات التي تثبت فيها الحقوق، وتقع السرقة أيضا على ما يطلق عليه القانون المدني العقار بالتخصيص: وهو في حقيقته منقول بطبيعته رصد لخدمة العقار، كأدوات الزراعة ومعدات المصنع. وتقع كذلك على ما يطلق عليه العقار بالاتصال كالشبابيك والأبواب والأشجار المزروعة بالعقار، بل من الممكن أن تقع السرقة على العقار بطبيعته كمن يحاول أن ينزع بعض الأحجار من جدار أو جبل مثلا. 1553

1548 عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص 30 وما بعدها.

1549 (1- يجب أن يتوافر في السرقة شروط خمسة مجتمعة 1. أن يكون محلها مالا 2. أن يكون من طبيعة مادية 3. أن يكون مملوكا للغير 4. أن يكون منقولا 5. أن يكون في حيازة الغير. 2- القوى المحرزة وخاصة الطاقة الكهربائية هي عبارة عن طاقة وقوة تخضع لسيطرة من يولدها ويستطيع التحكم بها بتمكين غيره من استعمالها وتصلح موضوعا للحيازة والملكية وبالتالي محلا للسرقة، إذ أنها تصلح أن تكون محلا لفعل الأخذ بنقلها من مكان إلى مكان آخر وبالتالي الخروج من حيازة والدخول في حيازة أخرى). حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1085 لسنة 1998.

1550 عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص 32.

1551 أ. يستفاد من نص المادة 399 من قانون العقوبات لسنة 1960 أن السرقة يجب أن تقع على مال منقول، وقد انعقد الاجماع على أن الأشياء المادية تصلح أن تكون محلا للسرقة، ب. إن العقود والمخالفات والإقارات هي أشياء مادية وتعتبر داخلية في مفهوم المال المنقول وتصلح أن تكون محلا للسرقة. أنظر حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1976/114 (هيئة خماسية)، المنشور على الصفحة 227 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1977/1/1.

1552 محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 632.

1553 عبد القادر علي القهوجي، مرجع سابق، ص 668.

وخلاصة القول أن أي مال مهما كانت طبيعته يقبل لأن يكون محلاً في جريمة السرقة في أية لحظة يتمكن خلالها السارق من رفع هذا المال ونقله من مكانه ولو أدى ذلك إلى كسره أو تلفه. 1554 وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية " بأن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر اختلاس الأبواب والنوافذ وأخشاب سقف منزل المدعين بالحق المدني سرقة، يكون قد اقترن بالصواب، ويضحي منعي الطاعن في هذا الصدد على غير أساس، ويعد شارعاً بسرقة من يضبط وهو يحاول نزع نافذة أو اقتلاع شجرة بقصد الاستيلاء عليها والاحتفاظ بها لنفسه. 1555

ويشترط أن يكون المال مملوكاً للغير حيث يشترط في موضوع السرقة أن يكون مملوكاً للغير، فالسرقة اعتداء على الملكية ولا يتصور هذا الاعتداء إلا إذا نال الفعل ملاً مملوكاً للغير، ذلك أنه إذا وقع الفعل على مال يملكه المتهم فهو استعمال لحقه عليه، وإذا انصب على مال غير مملوك لأحد فهو اكتساب مشروع لملكيته. والفعل في الحالتين مشروع، فلا تقوم به السرقة، ومعنى ذلك أن الفصل في الادعاء بالسرقة يفترض فصلاً في ملكية المال المدعى بسرقة، ويجري هذا الفصل تطبيقاً لقواعد القانون المدني. 1556

المطلب الثاني: الركن المادي لجريمة السرقة

يتكون ركن السرقة المادي من فعل أخذ مال الغير المنقول دون رضاه. وبهذا يكون الركن المادي في جريمة السرقة متكوناً من عنصرين: العنصر الأول أخذ المال والعنصر الثاني عدم رضاه مالك المال. وتتناول بالشرح كل واحد من هذين العنصرين وفق ما يلي.

الفرع الأول: أخذ المال

إن المادة 399 من قانون العقوبات عرفت السرقة بأنها أخذ مال غير المنقول دون رضاه وعبرة أخذ المال تعني إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكانه ونقله وإذا كان متصلاً بغير منقول فبفصله عنه فصلاً تاماً ونقله. وأخذ المال يتوافر إذا قام الجاني برفع ذلك المال من مكانه ونقله إلى حيازته بعد أن كان في حيازة صاحبه "المجني عليه" وذلك بنزعه بالقوة أو العنف أو خطفه أو بنشله. وإذا كان المال المنقول المعتدى عليه متصلاً بمال آخر غير منقول فإنه يتعين فصله عنه فصلاً تاماً ونقله من موضعه، وذلك كي يتحقق عنصر الأخذ "المجرم قانوناً" كما هو الحال في سرقة الآلات الزراعية المثبتة في الأرض وفي سرقة المحصولات الزراعية بعد نزعها من الأرض أو قطفها عن الأشجار. ولا يهم أن يكون أخذ الشيء أو خطفه بيد الجاني فقد يستعمل هذا الأخير قدمه في أخذ الشيء والاستيلاء عليه. فمن يقف بباب أحد الدكاكين ثم يحرك كرتونة بداخلها بعض كروتات الدخان إلى أن يبعدها عن باب المحل ثم يأخذها ويلوذ بالفرار يعتبر سارقاً. وقد يستعمل الجاني أداة ما في ارتكاب الجريمة فمن يدرب حيواناً أليفاً على السرقة ويسخره لذلك يعتبر سارقاً. ومن يستعمل آلة في التقاط الشيء المسروق يعد سارقاً أيضاً. بل يكفي أن يهين الجاني أسباب انتقال المال إليه فمن يحول مجرى مياه الغير إلى أرضه يعتبر سارقاً كذلك. 1557

ويبدو واضحاً أن المشرع في المادة 399 عقوبات قد أخذ بنظرية تحريك الحيازة لكي يتحقق فعل الأخذ وهي النظرية التي بموجبها فإن فعل الأخذ يتحقق بتحريك المال وإبعاده من مكانه ولو قليلاً. وذلك حين نجده في الفقرة الثانية من ذات المادة يبين أن أخذ المال يعني إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكانه ونقله وإذا كان متصلاً بغير منقول فبفصله عنه فصلاً تاماً ونقله. والقضاء الأردني مستقر في أحكامه على أنه لا بد من تحريك المال من مكانه ونقله لكي يمكن اعتبار الشخص سارقاً. فقد قضت محكمة التمييز " أنه إذا لم يرد في الأدلة ما يفيد أن دخول المتهم إلى الغرفة كان بقصد سرقة الورقة أو أنه أخذ الورقة وخرج من

1554 عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص 29 وما بعدها.

1555 محمد سعيد نمور، مرجع سابق، ص 64.

1556 محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 621.

1557 عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص 15 وما بعدها.

مكان السرقة، فإنه لا يمكن اعتبار فعله سرقة بالمعنى المنصوص عليه في المادة 399 من قانون العقوبات. 1558 فالسرقة تتم بنقل حيازة المال من يد حائزه دون رضاه إلى يد السارق. 1559 وفي حكم آخر لها قالت محكمة التمييز أن السرقة هي أخذ مال الغير المنقول دون رضاه ويقصد بأخذ المال إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكانه ونقله. 1560

وتسليم السكران سكرأً بينا وكذلك التسليم الحاصل من الصغير غير المميز والمجنون والمعتوه لا يعتد به قانوناً لأنه صادر عن غير إدراك وإرادة حرة ومتى كان التسليم قد تم عن إدراك وإرادة، فإنه ينفي فعل الأخذ بالمعنى المتقدم حتى وإن كان الذي قام بالتسليم قد وقع في غلط أو كان تسليمه للشيء نتيجة طرق احتيالية لجأ إليها الجاني فمن يتسلم طرداً بريدياً نتيجة الغلط الذي وقع فيه ساعي البريد لا يمكن اعتباره سارقاً حتى وإن اكتشف ذلك الغلط ورغم ذلك بقي محتفظاً بذلك الطرد.

ومن شروط التسليم النافي لفعل الأخذ أيضاً أن يكون تسليمأً ناقلاً للحيازة إما حيازة كاملة بقصد التملك وإما حيازة ناقصة كما هو الحال في التسليم الذي يكون على سبيل الائتمان أما مجرد التسليم المادي الذي لا تنتقل به حيازة ما سواءً تامة أو ناقصة، فإنه لا ينفي فعل الأخذ لغايات اعتبار الفعل سرقة بالمعنى الوارد في المادة 399 عقوبات. فالتسليم المادي ليس فيه أي نوع من أنواع التخلي عن الحيازة أو التخلي عن مباشرة السلطات على المال ومجرد تمكين الطرف الآخر من الشيء لا يعني السماح له بمباشرة أية سلطة أو صفة عليه وتبقى يد متسلم المال يداً عارضة فإذا تم أخذ المال دون الرضاء إلى جانب توافر النية بحرمان مالكه منه تحققت جريمة السرقة. 1561 فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن قائد صهريج للبنزين أثناء توصيله الحمولة إلى إحدى المحطات التابعة لمصفاة البترول قام بالتصرف بجزء من هذه الحمولة وذلك ببيعه فإن جريمة السرقة تكون متحققة في هذه الحالة. ولا يمكن اعتبار هذا الفعل إساءة ائتمان لأن تسليم البنزين له كان تسليمأً مادياً لم تتخل فيه شركة مصفاة البترول عن الحيازة القانونية للمال لا في صورتها التامة ولا في صورتها الناقصة وقائد التنك ليس له أية صفة على المال ولم تمكنه المصفاة من مباشرة أية سلطة عليه. 1562

وقضاء محكمة التمييز مستقر على أن التسليم الذي لا يترتب عليه غير وضع الشيء بين يدي مستلمه لغرض وقي كالتسليم شيء لآخر للاطلاع عليه وفحصه ورده فوراً إلى صاحبه وهو ما يسمى باليد العارضة فإن مثل هذا التسليم لا ينفي السرقة. وتأسيساً على ذلك بما أن يد المشتكى عليه على ساعة المشتكى لم تكن عن طريق الحيازة الكاملة أو الناقصة وإنما يده عليها كانت يداً عارضة حيث وضع المشتكى الساعة بين يديه لغرض الاطلاع عليها وردها فوراً، فإن إقدام المشتكى عليه على إخفائها يشكل سرقة بالمعنى المنصوص عليه في المادة 399 من قانون العقوبات السنة 1960 وليس خيانة أمانة كما ذهب إلى ذلك محكمة الصلح ولا احتيالا كما ذهب إلى ذلك محكمة الاستئناف، إذ إنه يشترط لخيانة الأمانة أن تكون حيازة المستلم للشيء حيازة ناقصة لا عارضة ولأن الاحتيال لا يكون إلا إذا كان الجاني قد تسلم الشيء نتيجة استعمال الغش والحيلة وهما أمران لم يتوافرا بحق المشتكى عليه في هذه الدعوى. 1563

1558 تمييز جزاء أردني رقم 50/76 مجلة نقابة المحامين 1976، عدد9، ص 1627.

1559 تمييز جزاء أردني رقم 48/78 مجلة نقابة المحامين 1978 عدد 6، ص 749.

1560 تمييز جزاء 87 أردني 103/87 مجموعة خلاد ج2، ص 746. نقلاً عن عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص 16.

1561 الحيازة الكاملة: تفترض الحيازة الكاملة أن يكون الشيء في حوزة الشخص باعتباره مالكا له أو مدعيا ملكيته، ويتوافر فيها عنصران: عنصر مادي "وهو مجموعة الأفعال التي تكون الحيازة، كحبس الشيء واستعماله ونقله". وعنصر معنوي "وهو إرادة الظهور على الشيء بمظهر المالك والتصرف فيه لحسابه الخاص. الحيازة الناقصة: تكون لمن يحوز الشيء بمقتضى سند من القانون يخوله الجانب المادي في الحيازة فقط، دون أن يكون لديه قصد امتلاكه، كالمستأجر والمستعير فهؤلاء يكون لهم سيطرة فعلية على الشيء بمقتضى العقد ولكن دون الاعتراف لهم بحق الملكية. اليد العارضة: تفترض اليد العارضة أن الشيء موجود بين يدي الشخص دون أن يكون له أن يباشر عليه أي حق لا لحسابه ولا لحساب غيره، فلا يتوافر للحيازة أي من عنصريها المادي أو المعنوي. عبد القادر علي القهوجي، مرجع سابق، ص 632.

1562 قضت محكمة النقض المصرية أنه متى كانت الدعوى هي أن المتهم بوصفه قائد سيارة نقل استلم من المجني عليه مائة شيكارة أسمنت بمقتضى بوليصة لتوصيلها إلى آخر فلم يسلم منها إلا 45 شيكارة فإن الحكم إذا انتهى إلى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ في شيء، نقض مصري 12/3/1957 مجموعة أحكام النقض، جزء 3، ص 1455.

1563 تمييز جزاء أردني رقم 27/72 مجلة النقابة 1972 عدد 3، ص 464.

الفرع الثاني: عدم رضا المجني عليه

العنصر الثاني في ركن السرقة المادي يتمثل في عدم رضا مالك المال عن فعل الأخذ الواقع على ماله المنقول. 1564 ومالك المال المأخوذ هو المجني عليه في جريمة السرقة ولا بد أن يكون الرضاء صادراً عنه. فإذا كان أخذ المال قد تم برضاء مالكة فإن من أخذه لا يعد سارقاً شريطة أن يكون هذا الرضاء معاصراً لفعل الأخذ أما الرضاء اللاحق فلا عبء به ولا يؤثر على قيام جريمة السرقة وإن كان من الممكن أن يكون سبباً مخففاً للعقاب إذا ارتأت المحكمة ذلك. 1565 وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز أنه إذا كانت الواقعة التي انتهت إليها المحكمة بعدم توفر عناصر جريمة سرقة الدراجة النارية المسندة للميز خلافاً للمادة 404 من قانون العقوبات قد استخلصت من البيانات المستمعة استخلاصاً سليماً إذ لم يقدّم لها من الأدلة التي اقتنعت بها توفر القصد الجنائي لجريمة السرقة بعد أن تبين أن أخذ الدراجة على الصورة الواردة في منطوق الحكم كان بإذن حائزها مما لا يتكون في فعله جرم السرقة بالمعنى الوارد في المادة 399 من قانون العقوبات التي عرفت السرقة بأنها أخذ مال الغير دون رضاه وعليه يكون قرارها متفقاً وأحكام القانون. 1566

والرضاء الصادر عن المجني عليه يجب أن يصدر عن إرادة مميزة لإرادة الصغير غير المميز وإرادة السكران سكرأً بينا وإرادة المجنون غير معتبرة قانوناً ومن يأخذ مال هؤلاء حتى وإن كان برضاءهم يعد سارقاً. كذلك فإن الرضاء الصادر عن المجني عليه يجب أن يصدر عن إرادة حرة غير مكرهة سواءً أكان الإكراه مادياً أم معنوياً فمن يتسلم مال آخر تحت طائلة التهديد والإكراه يعد سارقاً، بل أن السرقة في هذه الحالة تكون من نوع الجنائية نظراً لوجود ظرف الإكراه. كما يشترط في الرضاء الصادر عن المجني عليه أن يكون حقيقياً فإن كان عن طريق التغافل بقصد إيقاع الجاني وضبطه متلبساً بالجريمة، فإن الرضاء لا يكون معتبراً في مثل هذه الحالة. لأنه وإن كان أخذ الشيء قد تم بعلم صاحبه إلا أنه تم دون رضائه وعدم الرضاء لا عدم العلم هو المعول عليه في جريمة السرقة. وهذا ما أوضحه المشرع في المادة 399 من قانون العقوبات عندما عرف السرقة بأنها أخذ مال الغير المنقول دون رضاه ولم يقل دون علمه. 1567 وبعبارة أخرى فإنه يكفي اشتراط عدم رضاء المجني عليه فقط سواء أعلم بالسرقة أم لم يعلم، لأنه متى أخذ الشيء على غير رضاء المجني عليه فالسرقة واقعة لا محالة ولو حصل ذلك بعلمه وعلى مرأى منه لجواز أن يكون عاجزاً عن رد السارق أو مقاومته، ولا يكفي اشتراط عدم علم المجني عليه فقط لأن الشخص قد يؤخذ ماله بغير علمه ولكن بموافقته ورضاه كصاحب بستان يسمح لزائريه أن يقطفوا ما يشاءون من ثماره وأزهاره ولا يعد منهم هذا سرقة ولو أخذوا ما أخذوا في غيبة صاحب البستان. والمال المأخوذ إما أن يكون في حيازة مالكة وقت وقوع فعل الأخذ وإما أن يكون في حيازة شخص آخر. فإذا كان في حيازة مالكة فلا صعوبة في الأمر متى صدر عنه الرضاء بالمعنى المتقدم. أما إذا كان في حيازة شخص آخر فإن الأمر لا يخرج عن أحد فرضين الفرض الأول: أن تكون يد الشخص الآخر على المال مجرد يد عارضة وهي اليد التي لا تخول صاحبها أي نوع من أنواع

1564 قضت محكمة التمييز أن السرقة تتم بنقل حيازة المال من يد حائزه دون رضاه إلى يد السارق تمييز جزء 78/84 مجموعة المبادئ القانونية لمحكمة التمييز في القضايا الجزائية من بداية 1953 حتى نهاية 1982 الجزء الثاني ص 918.

1565 قضت محكمة النقض السورية أنه لما كانت السرقة أخذ مال الغير دون رضاه فإن أخذ أوراق تخص أشخاصاً برضاءهم لفائدتهم والدفاع عنهم وقبل ضبطها من قاضي التحقيق لا يشكل جرم السرقة. جلسة 22/4/1969 مجموعة المبادئ القانونية لمحكمة النقض السورية ص 305 بند 986.

1566 تمييز جزء 84/87 مجلة النقابة 1989. العدد العاشر ص 2153.

1567 لا يجوز إدانة الشخص بجرم سرقة الشيء وحيازته في الوقت ذاته، إذ أن السرقة كما عرفت المادة 399 عقوبات لسنة 1960 وهي أخذ مال الغير دون رضاه، وأن عبارة أخذ المال تعني إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكانه ونقله، أي تحريك الحيازة كي يتحقق فعل الأخذ بغض النظر إذا ما أبقى السارق المال المسروق من قبله في حيازته أم لا. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 471 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/5/6.

السلطة على المال المتواجد بين يديه إذ إن حيازة المال - كما سبق وأن بينا ذلك - تبقى مالمالكه. 1568 ففي هذه الحالة لا عبء بالرضا الذي يصدر عن صاحب اليد العارضة. فإذا تصرف في المال بأي وجه من الوجوه فإن جريمة السرقة تكون متحققة. 1569

الفرض الثاني: أن تكون حيازة الشخص الآخر للمال حيازة ناقصة كأن يكون المال قد سلم إليه على سبيل الوديعة أو بموجب عقد من عقود الأمانة الأخرى (وهي العقود الواردة على سبيل الحصر في المادة 422 من قانون العقوبات). وعلى الرغم من أن الشخص هنا له صفة على المال وهي صفة الوديعة أو الأمين إلا أن رضاه بنقل الشيء المودع إليه على سبيل الحيازة الكاملة (التملك) إلى الغير يعتبر تبديداً للمال المؤتمن عليه ويكون مرتكباً لجرم إساءة الائتمان. أما إذا اكتفى الحائز حيازة ناقصة للمال بمجرد نقل هذه الحيازة الناقصة إلى الغير فلا سرقة، لأن السرقة تقوم على نقل الحيازة المقترن بالتمليك أو التملك. 1570

المطلب الثالث: الركن المعنوي لجريمة السرقة

تعتبر السرقة من الجرائم العمدية التي يتخذ فيها الركن المعنوي صورة القصد الجنائي، والقصد الجنائي - كما هو معلوم - يتكون من عنصرين هما العلم والإرادة. وهو في جريمة السرقة يتضمن العلم بعناصر الجريمة أي يجب أن يعلم الجاني بأنه يستولي على منقول مملوك للغير بدون رضاه، وأن تتجه إرادته إلى فعل الأخذ أو الاختلاس.

وبالإضافة إلى القصد العام، فإنه يجب توافر قصد خاص في جريمة السرقة هو نية التملك. وسوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين، الأول نخصه للقصد العام والثاني للقصد الخاص.

الفرع الأول: القصد العام

النية العامة كما عرفتها المادة 63 من قانون العقوبات هي إرادة ارتكاب الجريمة على ما عرفها القانون. وبهذا تكون النية العامة في جريمة السرقة انصراف إرادة الشخص إلى ارتكاب فعل أخذ المال المملوك للغير دون رضاه مع علمه بأن المال مملوك لذلك الغير من هذا يتضح أن النية العامة في جريمة السرقة تتطلب أولاً: توافر اتجاه الإرادة نحو ارتكاب فعل الأخذ. ثانياً: العلم بأن المال المأخوذ مملوك للغير ثالثاً: العلم بعدم رضاه مالك المال الذي وقع عليه فعل الأخذ على التفصيل التالي:

الشرط الأول: الواجب توافره لتحقيق النية العامة في جريمة السرقة هو أن تتجه إرادة الشخص إلى ارتكاب فعل أخذ أو انتزاع المال وذلك في صورة مادية ملموسة تتمثل في رفع المال من مكانه ونقله لكي تتحقق النتيجة في جريمة السرقة وهي إخراج المال من حيازة صاحبه إلى حيازة السارق. وينبغي عدم الخلط بين إرادة ارتكاب فعل الأخذ وإرادة تملك المال فهذه موضعها النية الخاصة على ما سيأتي. الشرط الثاني: يتمثل في علم الجاني بأن المال الذي يأخذه أو ينتزعه مملوك للغير فإذا كان الشخص يعتقد أن المال الذي أخذه مباحاً أو متروكاً أو أنه مملوك له وكان في ظرف القضية ما يبرر ذلك الاعتقاد، فإن النية العامة للسرقة تكون منتفية لديه ولا يمكن اعتباره سارقاً في هذه الحالات. الشرط الثالث: الذي ينبغي توافره لتحقيق النية العامة في جريمة السرقة

1568 تسليم المال المنقول من قبل صاحبه إلى شخص آخر للاطلاع عليه وإعادته إلى صاحبه يجعل من الأخير ذي يد عارضة، فإذا أقدم ذو اليد العارضة على إخفاء المال المسلم إليه، فإن فعله يشكل جرم السرقة خلافاً لأحكام المادة 399 من قانون العقوبات، ب. التسليم الذي تنتفي معه السرقة هو التسليم الاختياري الناقل للحيازة سواء أكانت الحيازة كاملة أو ناقصة، أما التسليم الذي لا يترتب عليه سوى وضع الشيء بين يدي مستلمه الغرض، وقتي، فيجعل من المستلم صاحب يد عارضة على هذا الشيء لا تنتفي معه السرقة. أنظر: حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1972/27 (هيئة خماسية) المنشور على الصفحة 464 من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ 1972/1/1.

1569 فمن يتسلم جهاز تسجيل من صاحب أحد المحلات بقصد الاطلاع عليه ومعاينته بحجة شرائه ثم يقوم بإعطاء ذلك الجهاز إلى زميل له فيأخذه ويفر هارباً، فإننا هنا نكون بصدد جريمة سرقة بالاشتراك.

1570 عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص 22 وما بعدها.

هو أن يكون الجاني عند أخذه المال المملوك للغير عالماً بعدم رضا المالك عن ذلك. 1571 أما إذا كان الشخص يعتقد برضا مالك الشيء الذي قام بأخذه فلا مجال للحديث عن جريمة السرقة من جانبه حتى ولو كان مخطئاً في اعتقاده. 1572

الفرع الثاني: القصد الخاص

بالرجوع إلى نص المادة 399 من قانون العقوبات نجد أن المشرع لم يكتف ببيان أن السرقة هي أخذ مال الغير المنقول دون رضاه وإنما أضاف في الفقرة الثانية من ذات المادة أن أخذ المال يعني إزالة تصرف المالك فيه ... المشرع إذن لم يكتف بالأخذ المجرد لمال الغير المنقول دون رضاه لكي تقوم جريمة السرقة واعتبار من قام بأخذ المال على ذلك النحو سارقاً. وإنما أوضح أن أخذ المال يتعين أن يكون مقصوداً به إزالة تصرف المالك فيه. ذلك أن مجرد أخذ مال الغير المنقول دون رضاه يمثل الهدف القريب أما إزالة تصرف المالك فيه فيمثل الهدف الأبعد لمن قام بذلك. 1573

وعلى هذا النحو يتضح أن المشرع لم يكتف بوجود النية العامة لدى من قام بأخذ مال الغير المنقول دون رضاه وإنما استلزم بالإضافة إلى هذه النية وجود نية خاصة. هذه النية الخاصة تتمثل في إزالة تصرف المالك في المال الذي وقع عليه فعل الأخذ. ومن أجل هذا يقال دائماً وبإجماع الفقهاء. إن جريمة السرقة لا يكفي لقيامها وجود القصد العام "النية الجرمية وإنما لابد من وجود نية خاصة تضاف إليها وهي نية تملك المال المأخوذ.

وهذه النية الخاصة عبر عنها المشرع الأردني وأوضحها في الفقرة الثانية من المادة 399 من قانون العقوبات عندما قال وتعني عبارة "أخذ المال" إزالة تصرف المالك فيه وإزالة تصرف المالك في المال الذي وقع عليه فعل الأخذ يعني من جهة أن إرادة من قام بأخذ المال قد اتجهت إلى حرمان المالك الشرعي للمال من جميع سلطاته على ماله المأخوذ، فالجاني قد بات يجحد كل حق للمالك على ماله الذي انتزع منه. كما يعني من جهة ثانية أن إرادة من استولى على المال اتجهت إلى أن يحل محل المالك في سلطاته على المال المأخوذ وذلك بأن ينتفع به ويستعمله ويتصرف فيه بكل أشكال التصرفات الجائزة قانوناً للمالك. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز أن ما يستفاد من نص المادة 399 من قانون العقوبات، أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قصد خاص إلى جانب القصد العام ويقضي لمعاقبة الشخص المسند إليه جريمة السرقة أن يعلم أن المال الذي يستولي عليه هو ملكية غيره وحيازته وأن المجني عليه غير راض عن فعله وأن يعلم أيضاً بأن من شأن فعله الاعتداء على ملكية غيره وحيازته وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتعين أن تتجه إرادته إلى اقتراف الفعل وتحقيق النتيجة أي أن يزيل تصرف المالك ويحل محله أي يملك المال الذي أخذ فإذا لم تتوفر هذه الشروط كلها في فعله إيقاع عقوبة السرقة عليه. 1574

1571 يستفاد من المادة 399 من قانون العقوبات أنها عرفت السرقة بأنه أخذ مال الغير المنقول دون رضاه. وتعني عبارة (أخذ المال إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكان ونقله.... إن أركان السرقة هي: أ. فعل الاختلاس. ب. محل السرقة. ج. القصد الجرمي، وبما أن النية الجرمية في السرقة عنصر من عناصر الجريمة فلا بد من إثباتها بصورة مستقلة، وكلما كانت هذه النية محل شك في الواقعة المعروضة على القاضي، فلا تكون الجريمة موجودة في نظر القانون، لأن الاستيلاء وحده على المال بدون توفر القصد الجرمي (بنية امتلاكه) لا يكفي لاعتبار السرقة قائمة. أنظر قرار محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 2004/94 (هيئة خماسية)، تاريخ 2004/1/25.

1572 عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص 45 وما بعدها.

1573 جريمة السرقة لا يكفي لقيامها توافر القصد العام، بل لا بد من توافر القصد الخاص لدى الفاعل وهو نية تملك الشيء الذي أخذه، ويتوجب فيها ثبوت إزالة تصرف المالك بالمال المسروق وذلك بنقله من مكانه، وحرمان المالك الأصلي للمال من جميع سلطاته على ماله المسروق. أنظر: حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 12 لسنة 1995 الصادر بتاريخ 1995/1/15.

1574 لم يكتف المشرع بوجود النية العامة لدى من قام بأخذ مال الغير المنقول دون رضاه وإنما استلزم بالإضافة إلى هذه النية وجود نية خاصة، هذه النية الخاصة تتمثل في إزالة تصرف المالك في المال الذي وقع عليه فعل الأخذ.... وإزالة تصرف المالك في المال الذي وقع عليه فعل الأخذ يعني من جهة أن إرادة من قام بأخذ المال قد اتجهت إلى حرمان المالك الشرعي للمال من سلطاته على ماله المأخوذ، كما يعني من جهة ثانية أن إرادة من استولى على المال اتجهت إلى أن يحل محل المالك في سلطاته على المال المأخوذ. ب. إن النية يجب أن تكون معاصرة للركن المادي في جريمة السرقة، بمعنى أن تكون نية الجاني قد انصرفت وقت ارتكاب فعل الأخذ إلى حرمان مالك المال من ملكيته وإنهاء سلطاته عليه، وبعبارة أخرى أن تكون إرادة من قام بأخذ المال المنقول للمملوك للغير دون رضاه مع علم الجاني بذلك برفعه من مكانه ونقله قد انصرفت إلى إزالة تصرف مالك المال في ملكه. ج. إن فعل الأخذ المجرم قانوناً لا يقع بمجرد وجود الشيء المادي بين يدي الشخص، وإنما يعتبر فعل الأخذ المجرم قانوناً واقعاً حين يقرر ذلك الشخص الذي لا صفه له على الشيء سوى صفة اليد العارضة الاستيلاء على الشيء، إذ في هذه اللحظة يخرج من حيازة مالكه ويدخله في حيازته وفي هذه اللحظة ذاتها توافرت نية التملك فتحقق بذلك التعاصر بينها وبين فعل الأخذ المعتبر قانوناً. د. متى وقعت السرقة فلا عبرة بالباعث أو الدافع إليها، فالدافع إلى ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها وقد يكون الباعث على السرقة هو الانتقام من صاحب المال.... وإن إعادة

تأسيساً على هذا فإن النية الخاصة تنتفي لدى الشخص إذا لم تتجه إرادته إلى حرمان مالك المال المأخوذ - دون الرضاء - من ملكيته له ومباشرة سلطاته عليه كأن يكون قد أخذه بقصد الاستعمال ورده بعد ذلك، بمعنى أنه لم يكن منتوياً عند أخذه للمال إزالة تصرف ماله فيه. فمن يأخذ سيارة تخص غيره بقصد استعمالها ومن يأخذ حصاناً لجاره بقصد الاستعانة به في حراثة أرضه ورده لا يمكن اعتبار أي منهما مرتكباً لجريمة السرقة على الرغم من أن أخذ المال كان دون رضاء المالك.

وخلاصة القول إنه متى كان الشخص لا ينتوي حرمان صاحب المال المأخوذ من ملكيته والتصرف به تصرف المالك وإنما كان أخذه له بقصد الاستعمال المؤقت أو وضعه بين يديه بصفة عارضة، فإنه لا يمكن اعتباره سارقاً. 1575 ومحكمة الموضوع هي صاحبة الصلاحية في تقدير الأمر على ضوء الوقائع التي تعرض أمامها. وعلى الرغم من أن فعل الشخص هنا لا يشكل جرم السرقة بالمعنى المنصوص عليه في المادة 399 من قانون العقوبات إلا أن فعله ينطبق عليه وصف جرمي آخر وهو استعمال أشياء الغير دون وجه حق وهي جريمة يعاقب عليها بموجب المادة 416/1 من قانون العقوبات. 1576 وبهذا النص يكون المشرع الأردني قد أفصح مرة أخرى عن موقفه الواضح الصريح بأنه متى انتفت النية لدى الشخص في حرمان مالك الشيء المأخوذ دون رضاه من ملكية ذلك الشيء وممارسة سلطاته - كمالك - عليه، فإن من غير الممكن اعتباره مرتكباً لجريمة السرقة.

ومما يجدر ذكره في نهاية هذا المجال أنه لما كانت النية الجرمية في السرقة تشكل عنصراً من عناصر الجريمة فلا بد من إثباتها بصورة مستقلة والتحدث عنها بالقرار بشكل واضح كلما كانت هذه النية محل شك في الواقعة المعروضة على القاضي أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز أنه لا يشترط توافر نية الشروع بالسرقة أن يشاهد الفاعل وهو يأخذ أو يمسك بالأشياء التي ينوي سرقها ويمكن استخلاص نية الفاعل من ظروف وملابسات الحادث والوقائع التي بينها الشهود. 1577

المطلب الرابع: سرقة القوى المحرزة

لا بد أن يكون موضوع السرقة ذا طبيعة مادية وعلة هذا الشرط أن الشيء المادي وحده هو الذي يصلح موضوعاً للحق العيني بصفة عامة، وحق الملكية بصفة خاصة ذلك أن الملكية - باعتبارها سلطة شاملة للمالك تنصب مباشرة على ماله دون وساطة شخص يمكنه من ذلك - لا تتصور إلا على شيء له انفصاله التام عن شخصية أي إنسان وهذا الشيء لا بد أن يكون له كيان مادي كما بيناه سابقاً. وإذا كانت السرقة اعتداء على الملكية، فهي لا تتصور إلا على شيء مادي، باعتباره الشيء الذي يصلح محلاً للحق المعتدى عليه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحيازة التي تنالها السرقة بالاعتداء يراد بها الحيازة المادية التي تتمثل في سيطرة الحائز على الشيء ومباشرة عليه سلطات مادية، وهي بدورها لا تتصور إلا إزاء شيء مادي. ويراد بالشيء المادي الشيء الذي يمكن إدراكه بالحواس فيمكن لمسه مباشرة أو لمس آثاره واستغلالها على الوجه الذي يحقق منفعة ماله أو حائزه. ومتى كان الشيء مادياً فإن صور مادة الشيء سواء لدى القانون، فالأجسام الصلبة والسوائل والغازات جميعاً ذات كيان مادي وإن اختلفت مادتها ومن ثم تصلح جميعاً موضوعات للسرقة. ويراد بالقوى المحرزة الطاقات التي تتولد تلقائياً أو عن طريق عمل الإنسان الذي يستطيع السيطرة عليها وتسخيرها في متطلبات حياته، أي يستطيع حيازتها ومباشرة سلطات الحيازة عليها، ومن ثم يكتسب عليها حقوقاً

المال المسروق لا يغير من وصف الجريمة، وإن كان يعتبر سبباً مخففاً تقديراً يعود أمر تقديره لمحكمة الموضوع. أنظر: حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 2018/63 الصادر بتاريخ 2018/5/22.

1575 تتطلب جريمة السرقة لقيامها قصد خاص، إذ أنه لا يكفي لقيام هذه الجريمة أن تتجه إرادة الجاني إلى أخذ مال الغير المنقول، وأن ينصرف علمه إلى أن هذا المال مملوك للغير، وأن هذا الغير غير راض عن هذا الأخذ بل يجب بالإضافة إلى كل هذا، أن يتوافر لدى الجاني نية تملك المال المسروق، والظهور عليه بمظهر المالك، وبالتالي إذا كان الجاني قد أخذ المال بقصد الإطلاع عليه وأرجاعه إلى مكانه، أو بقصد حيازته مؤقتاً للاستعمال ورده، فإن القصد الجرمي ينتفي لديه وتطبيقاً لذلك لا يعد سارقاً من يختلس كتاباً لقراءته، ثم أعادته إلى صاحبه بعد ذلك، أو من يختلس سيارة غيره للتزدهن بها ثم ردها. أنظر محمد نمور شرح قانون العقوبات «القسم الخاص، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 84-87.

1576 نصت المادة (416) من قانون العقوبات الأردني على أنه: (كل من استعمل دون حق شيئاً يخص غيره بصورة تلحق به ضرراً دون أن يكون قاصداً اختلاس ذلك الشيء، عوقب بالجس حتى ستة أشهر، وبالغرامة حتى عشرين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين).

1577 عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص 46 وما بعدها.

يعترف له بها القانون. وقد قطع المشرع بصلاحيته هذه القوى موضوعا للسرقة، حيث نص على ذلك في الفقرة الثالثة من المادة 399 من قانون العقوبات النافذ، وستناول ذلك فيما يلي. 1578

الفرع الأول: سرقة المياه

إن الماء وإن كان في الأنهر والبحار، مباحاً، إلا أنه إذا حاز بعضاً منه شخص ما وتملكه، بأية صورة أصبح محلاً لجريمة السرقة. كما ويعتبر سارقاً الشخص الذي يتفق مع مصلحة المياه على استهلاك كمية محددة منها نظير مبلغ متفق عليه ثم يجاوز هذه الكمية بغير علمها ورضائها. ويرتكب السرقة أيضاً الشخص الذي تمده تلك المصلحة بالمياه مشترطاً عليه أن تمر بعدد يقيس مقدارها ولكنه يتوصل إلى استهلاك كمية منها دون مرورها بالعداد متهرباً بذلك من أداء ثمنها. ولكن لا يعتبر سارقاً من يستهلك المياه بعد مرورها بالعداد وتسجيله الكمية المستهلكة ثم يتلاعب بعد ذلك في العداد فيرجع مؤشره ويجعله يبين كمية أقل مما استهلك ذلك أنه قد حصل على الماء بالطريق المتفق عليه لذلك فلا يوجد أخذ دون رضاء والواقعة لا تعدو أن تكون تلاعباً في دليل إثبات كمية الماء المستهلكة. 1579 وهذا فإنه لا بد من التمييز بين صورتين: صورة على نحو لم يعد يسجل معه كل الكميات المستهلكة المتفق عليها، فما يستهلك أكثر مما يسجله العداد، فهذه سرقة لأن المجني عليها هي هنا سلطة الماء أو الجهة المزودة للمياه لم تسلم برضاها ما لم يكن قد تم تسجيله من كميات الماء المستهلك بسبب العبث بالعداد، وصورة ما إذا كان يحصل على الكمية بالطريق المتفق عليه، أي على نحو كان يسجل معه العداد كل ما هو مستهلك ولكن قام الجاني بفعل لاحق ترتب عليه العبث بالعداد الماء فأصبح يسجل رقماً أصغر من الرقم الذي كان يسجله في السابق والذي كان يدل على حقيقة الأمر، فالغش هنا كان لاحقاً ولا مجال لاعتباره سرقة وإن كان من الجائز اعتباره مخالفة أو جريمة أخرى مستقلة. وكذلك تقع السرقة فيما لو تحصل على الماء من خلال ماسورة مدت قبل مرور كمياتها بالعداد، وما يصدق على الماء يصدق على السوائل الأخرى، والغازات على اختلاف أنواعها لها كيانها المادي فغاز الإضاءة أو التدفئة وبخار الماء تصلح موضوعات للسرقة. 1580

حيث نصت المادة (399) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960م على تعريف السرقة والتي جاء فيها: (1- السرقة هي أخذ مال الغير المنقول دون رضاه. 2- وتعني عبارة (أخذ المال) إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكانه ونقله وإذا كان متصلاً بغير منقول فبفصله عنه فصلاً تاماً ونقله. 3- وتشمل لفظة (مال) القوى المحرزة). 1581 وقد تم معالجة موضوع سرقة المياه بنص خاص حيث أن المادة (58) من القرار بقانون رقم (14) لسنة 2014م بشأن المياه نصت على عقوبة التعدي على مصادر المياه والتي جاء فيها: (يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة، وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة كل من ارتكب أي من الأفعال الآتية: 1- أحدث تلوثاً في أي مصدر من مصادر المياه أو أنظمت التزود بها أو تسبب في وقوعه وعدم إزالته خلال المدة التي تحددها له السلطة. 2- القيام بحفر الآبار الجوفية أو الآبار البديلة أو استخراج المياه دون الحصول على ترخيص. 3- الاعتداء على أي مصدر مائي أو نظام للصرف، وأدى إلى إلحاق التلف بها أو تعطيل أي منها. 4- القيام بإيصال المياه أو السماح بإيصالها لنفسه أو للغير دون أن يكون مصرحاً له بذلك. 5- تصريف مياه الصرف الصحي دون الحصول على ترخيص). 1582

1578 محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال، ط3، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ص 40 وما بعدها.

1579 وقد قضي بأن الماء مال متقوم يمكن أن يسرق إلا أن شرب الحيوانات من ماء الغير يعتبر كالرعي في أرض الغير وعقوبته تظل في حدود التعويض عن الضرر. حكم المحكمة النقض السورية في جلسة 13/6/1971 مجموعة النقض السورية ص 319 بند 1036.

1580 محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال، مرجع سابق، ص 42.

1581 تنظر المادة 621/2 عقوبات سوري والمادة 635 عقوبات لبناني حيث تنص كل منهما على أن القوى المحرزة تنزل منزلة الأشياء المنقولة في تطبيق القوانين الجزائية، وتنص المادة 439 من قانون العقوبات العراقي على أنه يعتبر مالاً منقولاً لتطبيق أحكام السرقة القوى الكهربائية والمائية وكل طاقة أو قوى محرزة أخرى. وفي هذا المعنى جاءت المادة 320 من قانون العقوبات السوداني والمادة 264/2 عقوبات إيطالي والمادة 276 عقوبات دنماركي.

1582 (...) حيث اعترف المتهم بما هو مسند إليه من تهمة سرقة المياه خلافاً للمادة 58/4 من القرار بقانون رقم 14 لسنة 2004 حيث اعترف بها اعترافاً صريحاً قاطعاً بارتكابه التهمة المسندة إليه وذلك من خلال وضع وصلة غير شرعية على خط المياه الناقل الرئيسي وأنه قام باستخدام هذه المياه وذلك في ري قطعة أرض كان يقوم بزراعتها حيث جاء في إفادته ... حيث إن الوصلة الغير شرعية التي ضبطت واتهم بها عني أ ش ه ي وقد أحدثها قبل عامين واستعملها لسقاية الزراعة ... وأنا على استعداد كامل ان ارشد سلطة المياه على مكان

الفرع الثاني: سرقة التيار الكهربائي

القوى المحرزة وبصفة خاصة القوى الكهربائية، حيث يراد بالقوى المحرزة الطاقات التي تتولد تلقائياً أو عن طريق الإنسان الذي يستطيع السيطرة عليها وتسخيرها في متطلبات حياته أي يستطيع حيازتها ومباشرة سلطات الحيازة عليها ومن ثم يكتسب عليها حقوقاً يعترف له بها القانون. وقد قطع المشرع لدينا بصلاحيته هذه القوى موضوعاً للسرقة فنص في الفقرة الثالثة من المادة 399 عقوبات وتشمل لفظة مال القوى المحرزة. إن أبرز أنواع القوى المحرزة وأكثرها تعرضاً للسرقة هي القوة الكهربائية. وقد ثار خلاف في الفقه حول مدى صلاحية الكهرباء موضوعاً للسرقة، وكان مرد هذا الخلاف إلى النزاع حول تحديد طبيعة الكهرباء، وهو موضوع تتقاسمه النظريات المتنازعة في علم الطبيعة التي يذهب بعضها إلى اعتبار الكهرباء مجرد حالة للمادة التي تسري خلالها، وفي هذا الرأي تتجرد من الكيان المادي، ويذهب بعضها إلى اعتبار الكهرباء تياراً مادياً وإن كان غير ذي وزن يتخذ لنفسه مجرى خلال الجسم الذي يخترقه. 1583 والحقيقة أن هذه الخلافات لا يجوز أن تشغل رجال القانون، كون ليس من اختصاصهم البحث في ماهية الكهرباء الطبيعية واتخاذ موقف بين النظريات المتنازعة في علم الطبيعة، وإنما يتعين أن ينحصر بحثهم فيما إذا كانت الكهرباء - من وجهة النظر القانونية - ذات كيان مادي، ومناطق هذا الكيان على ما قدمنا هو مدى صلاحيتها موضوعاً للسلطات المادية التي تتكون من مجموعها الحقوق والمزايا التي تنالها السرقة بالاعتداء. وتطبيق هذا الضابط يقود من غير صعوبة إلى الاعتراف للكهرباء بالكيان المادي فهي قوة وطاقات تخضع لسيطرة من يولدها، ويستطيع التحكم فيها واستعمالها فيما يبتغي من أغراض، وتمكين غيره من استعمالها والتصرف فيها بأنواع التصرفات التي تتحقق بها مصلحته، ويعني ذلك أنها تصلح موضوعاً للملكية والحيازة، أي تصلح موضوعاً للاعتداء الذي يرد الشارع حظره بالعقاب على السرقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فعل الأخذ الذي تقوم به السرقة يمكن أن يرتكب بالنسبة للكهرباء، إذ هي صالحة للنقل من موضع إلى موضع أي صالحة للخروج من حيازة والدخول في أخرى، وهو ما يعنيه فعل الأخذ. وعلى هذا النحو، فقد كان الشارع محققاً في اعترافه بصلاحيته الطاقات المحرزة موضوعاً للسرقة. وتعبير الطاقات المحرزة ينصرف في المقام الأول إلى الكهرباء، ولكنه ينصرف إلى كل طاقة يمكن أن تخضع لسيطرة الإنسان وبوسعه أن يوجهها على النحو الذي يحقق منفعتها، وبعبارة عامة تثبت صلاحيتها موضوعاً لسلطات الحيازة والملكية. 1584 حيث جاء في حكم لمحكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله، (...نجد أن السرقة تقوم على أركان تستخلص مباشرة من فكرتها ذاتها وهي موضوع ينصب عليه النص الجرمي ثم ركن مادي قوامه الأخذ دون الرضاء ثم ركن معنوي يتخذ صورة القصد ويضم من بين عناصره ((نية التملك)) ونجد أنه يجب أن يتوافر في موضوع السرقة شروط خمسة هي أن يكون مالا وأن يكون من طبيعة مادية، وأن يكون مملوكاً للغير، وأن يكون منقولاً وأن يكون في حيازة الغير. ونجد أن القوى المحرزة وبصفة خاصة القوة الكهربائية التي هي عبارة عن قوة وطاقات تخضع لسيطرة من يولدها ويستطيع التحكم فيها واستعمالها فيما يبتغيه من أغراض وتمكين غيره من استعمالها والتصرف فيها بأنواع التصرفات التي تتحقق لها مصلحته مما يعني أنها تصلح موضوعاً للملكية والحيازة أي تصلح موضوعاً

الوصلة في الخط الناقل الرئيسي علماً أنني اليوم وبعد توقيف عمي ذهبت إلى الأرض وقمت بإزالة الوصلة الذاهبة إلى أرضنا وأغلقت المحبس المزود لها والوصلة واحد انش (...) وهذا أيضاً ما أكد عليه كل من محضر الضبط المتمثل في المبرز ن 2 والذي أكد على أنه تم إغلاق الوصلة غير الشرعية في منطقة فرش الهوى بقطر واحد انش وأنه تم الغائها بمعرفة المهتم، وكذلك المبرز ن // وهو عبارة التقرير الفني في حالة التعدي على خط المياه الناقل من خلال إحداث وصلة غير شرعية من أجل ري المزروعات الخاصة بالمهتم بواسطة بربيع بقطر (1.5) بشكل مخالف للقانون وذلك بحضور الضابطة الجمركية وهي بذلك تؤكد على اعتراف المهتم في إفادته لدى النيابة العامة المبرز ن/1 حيث أن جميع البيئات جاءت كفيلة لربط المهتم بما هو مسند إليه من تهمة في حين أن هذا الأخير لم يتقدم بأي بينة تجرح بينات الحق العام أو تشكك بها. وعليه وعملاً بأحكام المادة 274/2 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 تقرر المحكمة ادانة المهتم س ع من الخليل وسكانها بالتهمة المستندة إليها وهي سرقة المياه خلافاً للمادة 58/4 من القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 تبعا للإدانة الحكم عليه بالحبس مدة ستة شهور... حكم محكمة صلح الخليل في الدعوى الجزائية رقم ٢٠١٦/٢٣٨٩، بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٨.

1583 محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال، مرجع سابق، ص 43 وما بعدها.

1584 (1- يجب أن يتوافر في السرقة شروط خمسة مجتمعة 1. أن يكون محلها مالا 2. أن يكون من طبيعة مادية 3. أن يكون مملوكاً للغير 4. أن يكون منقولاً 5. أن يكون في حيازة الغير. 2- القوى المحرزة وخاصة الطاقة الكهربائية هي عبارة عن طاقة وقوة تخضع لسيطرة من يولدها ويستطيع التحكم بها وتمكين غيره من استعمالها وتصلح موضوعاً للحيازة والملكية وبالتالي محلاً للسرقة، إذ أنها تصلح أن تكون محلاً لفعل الأخذ بنقلها من مكان إلى مكان آخر وبالتالي الخروج من حيازة والدخول في حيازة أخرى). حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1085 لسنة 1998 بتاريخ 1999/1/11.

للاعتداء الذي يريد الشارع حظره بالعقاب على السرقة، يضاف إلى ذلك أن فعل الاخذ التي تقوم به السرقة يمكن أن يرتكب بالنسبة للكهرباء، إذ هي صالحة للنقل من موضع إلى موضع أي صالحة للخروج من حيازة والدخول في أخرى وعليه فإن كل فعل يخرج به شخص قوة كهربائية من حيازة حائزها دون رضائه ثم يدخلها في حيازته أو في حيازة شخص سواه يعتبر سارقا لها، ويعتبر سارقا كذلك من يصل أسلاكه بأسلاك جاره دون رضائه ويستهلك بذلك كهرباء يتحمل الجار ثمنها، ويعتبر كذلك من يستولي على الكهرباء من السلك الموجود في محله أو مسكنه قبل مروره بالعداد ويصل بذلك إلى استهلاك كهرباء لا يسجلها العداد ومن ثم لا يدفع ثمنها... 1585

وجميع وسائل الاستيلاء على الكهرباء سواء، طالما أنه يتحقق بها الاعتداء على الحيازة الذي تقوم به السرقة. فكل فعل يخرج به شخص قوة كهربائية من حيازة حائزها دون رضائه ثم يدخلها في حيازته أو في حيازة شخص سواه يعتبر سارقا لها. وتطبيقا لذلك، فإن من يصل أسلاكه بأحد الأسلاك الرئيسية أو الفرعية التي توزع عن طريقها هيئة عامة أو خاصة الكهرباء على مشتركيها دون أن يكون متفقا معها على ذلك ويصل بذلك إلى استهلاك الكهرباء دون أداء ثمنها يعتبر سارقا لها. ويعتبر سارقا كذلك من يصل أسلاكه بأسلاك جاره دون رضائه ويستهلك بذلك كهرباء يتحمل الجار ثمنها، ويعتبر سارقا أيضا من يستولي على الكهرباء من السلك الموجود في مسكنه ولكن قبل مروره بالعداد ويصل بذلك إلى استهلاك كهرباء لا يسجلها العداد ومن ثم لا يدفع ثمنها لها، ويعتبر سارقا كذلك من يجعل العداد يبطئ في سيره فيسجل كمية من الكهرباء أقل مما استهلكه فلا يدفع ثمنها لكل الكهرباء التي استهلكها. 1586

ولكن لا يعتبر سارقا من استهلك الكهرباء بعد مرورها بالعداد وتسجيله كل الكمية المستهلكة، ولكنه استطاع بعد ذلك التلاعب في العداد بإرجاع مؤشره بحيث لم يعد يبين غير مقدار أقل مما استهلكه، وبالتالي لم يدفع غير ثمن أقل ذلك أنه قد حصل على الكهرباء برضاء الهيئة التي توزعها وبالطريق التي حددتها، ومن ثم فلا يوجد أخذ خفية أو عنوة. وإنما تعد الواقعة تلاعبا في دليل إثبات كمية الكهرباء المستهلكة. ولا يعتبر سارقا من يتفق معه على أن يستهلك الكهرباء لاستعماله الشخصي، فيسمح لغيره باستهلاكها طالما أن كل الكمية المستهلكة تمر بالعداد ويؤدي ثمنها، وإنما تعتبر الواقعة مجرد مخالفة لشروط الاتفاق. ولا يعتبر سارقا كذلك من يقطع عنه التيار لعدم سداد ثمن ما استهلكه ثم يعيد بوسائله الخاصة الاتصال بين أسلاكه والأسلاك العامة، طالما أن ما يستهلكه يسجله العداد ويعترف تبعا لذلك بأنه مدين بثلثه. 1587

وقد تم معالجة ذلك صراحة وفق ما جاء به المشرع الفلسطيني بنص خاص حيث نصت المادة (2) من القرار بقانون رقم (16) لسنة 2012م بشأن تعديل القرار بقانون رقم (13) لسنة 2009م (قانون الكهرباء العام) على: (1- تلغى الفقرة (3) من المادة (32) من القرار بقانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص الآتي: كل من سرق طاقة كهربائية أو تلاعب في عداد احتساب الطاقة الكهربائية زيادة أو نقصانا أو بأي صورة كانت، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أربعة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة (300) دينار أردني ولا تزيد عن ألف وخمسمائة (1500) دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً". 2- تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة رقم (3) من المادة (32) من القرار بقانون الأصلي تحمل رقم الفقرة (3) مكرر على النحو الآتي: "يجوز للمتضرر المطالبة بدفع القيمة التقديرية للطاقة الكهربائية المسروقة والمستهلكة بالإضافة إلى التعويضات." 1588

1585 حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الجزائية رقم 1085 لسنة 1998 بتاريخ 1999/1/11.

1586 عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص 31 وما بعدها.

1587 محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال، مرجع سابق، ص 46.

1588 (...) وبالتدقيق في ملف هذه القضية ولاتحة الاتهام والتهمة المسندة للمتهم نجد بان النيابة العامة قد اسندت للمتهم تهمة سرقة التيار الكهربائي خلافا للمادة 2 من قرار بقانون رقم 16 لسنة 2012 وان المحكمة تجد بان المتهم قد اعترف بالتهمة المسندة إليه حيث صرح وفي معرض اجابته عن التهمة المسندة إليه قائلا: انني مذنب وكنت اقوم بسرقة التيار الكهربائي حيث انني كنت اقوم بوضع سلك بجانب العداد واسحب مباشرة بدون ما ينعد واستمر هذا الأمر حوالي عام، هذا الاعتراف الواضح والصريح الصادر عن المتهم بطوعية واختياره القاطع بارتكاب المتهم التهمة المسندة إليه والصادر عن المتهم وفق احكام المادة 214 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 والذي قنعت به المحكمة وفق احكام المادة 215 من ذات القانون والذي ثبت من خلاله ارتكاب المتهم للتهمة المسندة إليه، وان المحكمة تجد بان الجهة المشتكية قد تصالحت مع المتهم وتسقط حقها الشخصي عنه وعليه

أما فيما يتعلق بسرقة الخط التليفوني فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن الشخص الذي يحول مسار الخط التليفوني الخاص بغيره ويستعمله في اجراء مكالمات تليفونية على حساب صاحب هذا الخط متجنباً بذلك قيمة هذه المكالمات بالإضافة إلى قيمة الاشتراك التليفوني يعتبر مرتكباً الجريمة سرقة، واستندت المحكمة في ذلك إلى أن وصف المال المنقول في هذه الجريمة لا يقتصر على ما كان جسماً متحيزاً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للتملك والحيازة والنقل من مكان إلى آخر. ويرى رأي في الفقه أن التبرير الصحيح لهذا الحكم هو أن المتهم استولى على التيار الكهربائي الذي يسرى في الخط التليفوني والذي استعمل في المكالمات التليفونية. 1589

ومهما يكن من أمر فإنه ما دام أن المال هو كل شيء يمكن تملكه ويقدر بقيمة، وما دام أن كل شيء يمكن حيازته مادياً أو معنوياً والانتفاع به انتفاعاً مشروعاً يصلح لأن يكون محلاً للحقوق المالية. وما دام أن القوى الكهربائية تتوافر فيها خصائص المال فهي ذات قيمة مالية كما يمكن نقلها من حيازة إلى أخرى والانتفاع بها، فإنها لكل ذلك تكون مالاً يصلح أن يكون محلاً أو موضوعاً في جريمة السرقة. وقد قضت محكمة النقض السورية أن سرقة التيار الكهربائي عبارة عن عدد من السرقات يتجدد بامتداد الزمن الذي يستمر فيه أخذ الطاقة المسروقة وتستمر النية الجرمية فيه بتعاقب الفعالية المادية المنبثقة عن إرادة جرمية متجددة. 1590

الخاتمة

لقد بين المشرع الأردني في المادة 399 من قانون العقوبات أن السرقة هي أخذ مال الغير المنقول دون رضاه. وأخذ المال يعني طبقاً لما جاء في الفقرة الثانية من ذات المادة "إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكانه ونقله وإذا كان متصلاً بغير منقول فبفصله عنه فصلاً تاماً. وتشمل لفظة مال القوى المحرزة "الفرقة الثالثة من المادة (399)". ويتضمن هذا التعريف بيان أركان جريمة السرقة وهي: الركن المادي ومحل السرقة والركن المعنوي. ويشترط أن يكون المال مادياً لكي يكون محلاً للسرقة، بمعنى أن يكون له كيان ملموس. أما المنقولات أو الأشياء المعنوية فإنها لا تصلح لأن تكون موضوعاً لجريمة السرقة إلا ضمن شروط خاصة، لأنها ليست قابلة للنقل من مكان لآخر. فلكي يتحقق عنصر الأخذ أو الانتزاع في الركن المادي لجريمة السرقة لابد من تحريك الشيء وذلك برفعه من مكانه ونقله. والمنقول المادي قد يكون من الأجسام الصلبة أو السائلة أو الغازية فمن يحوز ماء ويصبح ملكاً له يعتبر مالاً منقولاً يصلح لأن يكون محلاً للسرقة. والشخص الذي يأخذ هذا المال أو ينزعه من ماله دون رضاه يعتبر سارقاً. وقد قضى بأن الماء مال متقوم يمكن أن يسرق. وقد ثار الخلاف حول ما إذا كانت القوى المحرزة تصلح لأن تكون محلاً أو موضوعاً لجريمة السرقة. واشتد الخلاف بشكل خاص حول قوى الكهرباء. فهناك رأي يقول إن الكهرباء ليست من الأموال المنقولة وبالتالي لا تقع عليها السرقة ورأي آخر يعتبر أن الكهرباء لا تختلف عن المال المنقول في شيء طالما أن وصف المال المنقول لا يقتصر على ما كان مجسماً متحيزاً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة، بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للتملك والحيازة والنقل من مكان إلى آخر. فالتيار الكهربائي وهو ما تتوافر فيه هذه الخصائص من الأموال المنقولة المعاقب على سرقته، وبعبارة أخرى هذا الخلاف فإنه بالنسبة للمشرع الأردني فقد حسم هذا الأمر بنص صريح حينما قرر أن لفظة مال تشمل القوى المحرزة وذلك في المادة 3/399 من

تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة 2/274 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 ادانة المتهم ع ن من الخليل عن مهمة سرقة التيار الكهربائي خلافاً للمادة 2 من قرار بقانون رقم 16 لسنة 2012 وتبعاً لهذه الادانة الحكم عليه بالسجن مدة اربعة شهور ومائتي دينار غرامة، وللمصالحة تقرر المحكمة إعمال نص المادة 100 من قانون العقوبات تخفيضها لتصبح السجن مدة اسبوع والغرامة عشرة دنانير ولكون المتهم طاعن في السن تقرر المحكمة تحويل عقوبة الحبس بالغرامة بواقع خمسة دنانير عن كل يوم حبس بالإضافة إلى الغرامة والبالغة عشرة دنانير.). حكم محكمة صلح الخليل في الدعوى الجزائية رقم ٢٠١٧/٢٦٤٩، بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٠.

1589 طبقت محكمة النقض المصرية هذا المبدأ على تحويل شخص مسار خط تليفوني لغيره إلى منزله واستعماله طوال مدة تعطله في منزل المجني عليه، ذلك أنه قد استولى على الطاقة الكهربائية والمغناطيسية التي تعمل على نقل الصوت عبر الأسلاك التليفونية، فقد سيطر عليها واستعملها دون أن يكون مرخصاً له، ودون أن يؤدي المقابل لذلك. وضافت المحكمة إلى ذلك أن «المنقول» في تعريف السرقة، لا يقتصر على ما كان جسماً متميزاً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة بل يتناول كل شيء قابل للتملك والحيازة والنقل من مكان إلى آخر نقض مصري في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣١ رقم ١٩٤ ١٠٠٢.

1590 عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص 34 وما بعدها.

قانون العقوبات. والقوى الكبرائية هي من القوى المحرزة. ومهما يكن من أمر فإنه ما دام أن المال هو كل شيء يمكن تملكه ويقدر بقيمة، وما دام أن كل شيء يمكن حيازته مادياً أو معنوياً والانتفاع به انتفاعاً مشروعاً يصلح لأن يكون محلاً للحقوق المالية، وما دام أن القوى الكبرائية تتوافر فيها خصائص المال فهي ذات قيمة مالية كما يمكن نقلها من حيازة إلى أخرى والانتفاع بها، فإنها لكل ذلك تكون مالاً يصلح أن يكون محلاً أو موضوعاً في جريمة السرقة.

❖ المصادر والمراجع

أولاً: القوانين

- 1- قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960م.
- 2- القرار بقانون رقم 16 لسنة 2012م بشأن تعديل القرار بقانون رقم 13 لسنة 2009م (قانون الكهرباء العام).
- 3- القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014م بشأن المياه.

ثانياً: الكتب القانونية

- 1- عبد الرحمن توفيق أحمد، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الجرائم الواقعة على الأموال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016م.
- 2- محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال، ط3، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان.
- 3- كامل السعيد، شرح قانون العقوبات – الجرائم الواقعة على الأموال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 4- علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات القسم الخاص، جرائم الاعتداء على المصلحة العامة وعلى الإنسان والمال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2001.
- 5- محمد سعيد نمور، الجرائم الواقعة على الأموال، الدار العملية للنشر والتوزيع، عمان.
- 6- محمود نجيب حسني، الموجز في شرح قانون العقوبات القسم الخاص، دار النهضة العربية.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتنتاش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|--|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخال : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|--|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جباية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع